DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/33
17 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

تقرير مدير البرنامج

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الغرض	١	٢
ثانيا - الحالة المالية	٢ - ١٤	٢
ألف- تنفيذ البرنامج وفقا للجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33، والاستجابة لرسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة	٢ - ٦	٢
باء - الاستعراض الدوري للإدارة المالية	٧	٥
جيم- إنشاء واستخدام مرفق التسليف وتعليق الاحتياطي التشغيلي، والتمويل الكامل لالتزامات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٨	٥
دال - الإدارة المالية المعززة داخل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتفاعل بين البرنامج الإنمائي والصندوق	٩ - ١٠	٥
هاء - إدخال النظام المالي المعياري الآلي للبرنامج الإنمائي في الصندوق	١١ - ١٢	٦
واو - إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي وآلية التمويل الجزئي	١٣ - ١٤	٦
ثالثا - الاستراتيجيات البرنامجية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٥ - ٣٣	٨
ألف - برنامج التمكين الاقتصادي	٢٠ - ٢٢	٩
باء - برنامج التمكين السياسي	٢٣ - ٢٧	١١
جيم- بناء الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة	٢٨ - ٣٢	١٢
رابعا - إجراءات المجلس التنفيذي	٣٣	١٣

120896 070896 96-17856

أولا - الغرض

١ - وفقا لما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ١٨/٩٥، أعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مديرة الصندوق، هذا التقرير المرحلي عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويقدم التقرير للمجلس التنفيذي معلومات فيما يتعلق بالحالة المالية للصندوق منذ آخر تقاريره الخطية الوارد في الوثيقة DP/1996/61 المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، والتي ناقشها المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وتتضمن هذه الوثيقة أيضا معلومات عن الخطوات التي يقترح الصندوق اتخاذها لإعادة إنشاء احتياطيه التشغيلي، بالإضافة الى مناقشة الاستراتيجيات البرنامجية للصندوق منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ثانيا - الحالة المالية

ألف - تنفيذ البرنامج وفقا للجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33، والاستجابة لرسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة

٢ - تابع الصندوق استراتيجية نشطة لجمع الأموال، على النحو الذي سبق إبلاغه للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، وذلك للحصول على مساهمات للموارد العامة، وتمويل مشترك للأنشطة من قبل الحكومات المانحة، التقليدية والجديدة على حد سواء، والقطاع الخاص والأفراد. ويود الصندوق الإعراب عن امتنانه وتقديره لجميع الحكومات التي قدمت مساهمات للصندوق في عام ١٩٩٥. وقد بلغ مجموع دخل الموارد العامة ١٥,٥٥٧ مليون دولار - ١٥,٠١٦ مليون دولار من التبرعات، ومبلغ صافيه ٠,٢٣٩ مليون دولار من المنح الخاصة (إجماليه ٠,٦٤٣ مليون دولار ناقصا ٠,٤٠٤ مليون دولار متضمنة في الدخل الذي يتم تقاسم تكاليفه) و ٠,٣٣١ مليون دولار من الفائدة وغير ذلك من الدخل، وذلك في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويمثل هذا زيادة صافية قدرها ٣,٩٥٧ مليون دولار عن التقدير الأولي البالغ ١١,٦٠٠ مليون دولار لدخل الموارد العامة لعام ١٩٩٥.

٣ - وأسفرت الجهود المبذولة لزيادة موارد الصندوق وتوسيع قاعدة موارده عن زيادة في عدد الحكومات التي أعلنت تبرعاتها المؤكدة لعام ١٩٩٦ خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لأنشطة التنمية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أعلنت ٣٠ حكومة تبرعاتها، مقارنة بـ ١٧ حكومة في عام ١٩٩٤. وخلال المؤتمر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تلقى الصندوق تبرعات مؤكدة قدرها ٥,٧١ مليون دولار لعام ١٩٩٦، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١,٥٢ مليون دولار عن عام ١٩٩٥. وعندما تجمع هذه التبرعات المؤكدة بالإضافة الى الاتصالات غير الرسمية مع المانحين الذين لم يعلنوا تبرعاتهم، فإنها تشير الى أن الصندوق يمكن أن يتوقع تلقي مبلغ تقديري قدره ١٣,٢٥٠ مليون دولار[(١)] من ٥٦ حكومة مانحة. ويمثل هذا زيادة قدرهـــا ١١,٥ فـــي المائة عن التقديرات الأولية لمساهمات الحكومات لعام ١٩٩٦ المقدمة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33.

٤ - وبلغ مجموع النفقات الفعلية من الموارد العامة، كما هو مبين أدناه في الجدول ١، ١٢,٣٦٧ مليون دولار، وهو أقل بمقدار ٤,٦٩٣ مليون دولار من المبلغ المسقط في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33[(٢)]، مع وجود وفورات في كل فئة من النفقات. وبلغ رصيد الموارد العامة غير المنفق ٤,١٠١ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نتيجة لهذه الوفورات، متيحة بذلك خطوة هامة نحو توفير الموارد المطلوبة لإعادة بناء الاحتياطي التشغيلي المطلوب.

الجدول ١ - نفقات الموارد العامة لعام ١٩٩٦
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	مدرجة في الميزانية	فعلية	التفاوت
تكاليف المشاريع	١٣,٣٩٠	٩,٠٨٨	٤,٣٠٢
التكاليف الإدارية	٣,٠٥٠	٢,٧٣٨	٠,٣١٢

(١) تشمل كلا من الدخل التقديري لعام ١٩٩٦، ومبلغ ١,١٢ مليون دولار من التبرعات غير المدفوعة لعام ١٩٩٥ والعام الذي سبقه، تم تلقي ٠,٦١٦ مليون دولار منها حتى أيار/مايو ١٩٩٦.

(٢) انظر مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ الذي يخول الصندوق مباشرة برامجه في تطابق مع الإسقاطات التي وصفت في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33، رهنا بشروط معينة.

التكاليفة التقنية	٠,٦٢٠	٠,٥٤١	٠,٠٧٩
المجموع	١٧,٠٦٠	١٢,٣٦٧	٤,٦٩٣

٥ - إذن المجلس التنفيذي، في مقرره ٨/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، للصندوق بالشروع في برامج جديدة إضافية بمبلغ ٢,٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. ومع هذه الزيادة، يبلغ مجموع النفقات المسقطة للمشاريع لعام ١٩٩٦، ١٣,٠٦ مليون دولار، وتستأثر المشاريع الجديدة بمبلغ ٦,٠ مليون دولار منها والمشاريع الجارية بمبلغ ٧,٠٦ مليون دولار. واستقرت تكاليف الدعمين الإداري والتقني وأصبحت تقدر بنحو ٢,٦٠ و ٠,٦٢ مليون دولار، على التوالي، وأسفرت عن رصيد غير منفق من الموارد العامة قدره ١,٩٧ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦. ويفترض هذا الرصيد تنفيذا للبرامج يبلغ ١٠٠ في المائة. إلا أن هذا الرصيد سيزيد الى ٤,٥٧ مليون دولار كما هو مبين في الجدول ٢ أدناه، إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل تنفيذ أكثر واقعية نسبته ٨٠ في المائة.

الجدول ٢ - إسقاطات الموارد العامة لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، استنادا الى إنجاز نسبته ٨٠ في المائة من ميزانيات المشاريع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٦	١٩٩٧
الرصيد الافتتاحي	٤,١٠	٤,٥٧
الإيرادات المسقطة	١٤,١٥	١٥,١٥
مساهمات الحكومات	١٣,٢٥	١٤,٢٥
الهبات الخاصة/وغيرها	٠,٩٠	٠,٩٠
النفقات المسقطة	١٣,٦٨	١٣,٧٦
المشاريع	١٠,٤٦	١٠,٥٤
المشاريع الجارية	٥,٦٦	٣,٥٤

المشاريع الجديدة	٤,٨٠	٧,٠٠
التكاليف الإدارية	٢,٦٠	٢,٦٠
تكاليف الدعم التقني	٠,٦٢	٠,٦٢
رصيد الموارد العامة	٤,٥٧	٥,٩٦

٦ - في عام ١٩٩٧ من المتوقع أن يبلغ مجموع الموارد المقدرة ١٩,٧٢ مليون دولار، بما في ذلك كل من الرصيد المرحل (٤,٥٧ مليون دولار) والإيرادات المتوقعة (١٥,١٥ مليون دولار). وتقدر النفقات المسقطة بالنسبة للمشاريع الجارية والمشاريع الجديدة والتكاليف الإدارية والتقنية بمبلغ ١٣,٧٦ مليون دولار. ولذلك سيكون الرصيد المسقط البالغ ٥,٩٦ مليون دولار، على النحو المبين في الجدول ٢ أعلاه، متاحا لتمويل الاحتياطي التشغيلي (انظر الفرع واو أدناه).

باء - الاستعراض الدوري للإدارة المالية

٧ - تظل آليات الاستعراض في الصندوق والتفاعل مع البرنامج الإنمائي التي ورد وصفها في الوثيقة DP/1995/61 معمولا بها. وهي تشمل كلا من التقارير الخطية، المحددة في الفقرتين ٣ و ٤ من تلك الوثيقة، بالإضافة إلى الاجتماعات الشهرية بين الصندوق ومكتب مدير البرنامج.

جيم - إنشاء واستخدام مرفق التسليف وتعليق الاحتياطي التشغيلي، والتمويل الكامل لالتزامات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٨ - لم يكن لزاما على الصندوق أن يستفيد من مرفق التسليف الذي أتاحه البرنامج الإنمائي. ومنذ تعليق الاحتياجات للاحتياطي التشغيلي في حزيران/يونيه ١٩٩٥ (المقرر ١٨/٩٥، الفقرة ٦) دخل الصندوق فقط في التزامات جديدة كانت في حدود مقدرته على الوفاء بها من الموارد الموجودة تحت تصرفه.

دال - الإدارة المالية المعززة داخل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتفاعل بين البرنامج الإنمائي والصندوق

٩ - لا يزال الموظف المالي المنتدب الذي وفره البرنامج الإنمائي للصندوق في موقعه وقد قدم مساعدة كبيرة للصندوق خلال الفترة قيد الاستعراض. وواصل الصندوق استكمال البيانات المالية في نظام إدارة الميزانية التابع له على أساس منتظم. وقد تمت، وقت إعداد هذا التقرير، إعادة جدولة جميع المخصصات غير المنفقة في إطار المشاريع الجارية إلى عام ١٩٩٦ والأعوام المقبلة. ويجري بصورة منتظمة تقييم منهجي وشامل لمركز جميع المشاريع لتحديد المستوى الفعلي للأموال المطلوبة لكل مشروع. وتسمح هذه الممارسة للصندوق فيما يتعلق باستخدام الميزانيات الاعتبارية، بمراقبة مخصصات ونفقات كل مشروع بدقة، واتخاذ الإجراء التصحيحي الفوري متى ما كان لازما.

١٠ - وتم تنفيذ نظم وإجراءات المراقبة الداخلية الإضافية التالية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥:

(أ) تم الأخذ بالإجراءات لكفالة الامتثال الدقيق لجميع الأنظمة والقواعد والمبادئ التوجيهية لأنشطة التمويل المشترك؛

(ب) تم تنقيح أشكال التقارير المقدمة، بحيث أصبحت التقارير أكثر منفعة لأغراض الرصد والتقييم؛

(ج) تم تجهيز تنقيحات الميزانية العادية في حينها؛

(د) جرى بصورة منتظمة تجهيز ميزانيات المشاريع النهائية الملائمة وتقديمها إلى قسم الحسابات التابع لشعبة المالية؛

(هـ) يتم فقط المصادقة والإذن فيما يتعلق بالمدفوعات المباشرة والسلف الخاصة بالمقر والمكاتب القطرية في إطار طريقة التنفيذ الوطنية بعد تلقي المستندات الكافية المتعلقة بالسلف السابقة؛

(و) يتم الاضطلاع بتطابق بين السجلات المالية للصندوق والبرنامج الإنمائي على أساس شهري لضمان صحة البيانات المالية فيما يتعلق بكل من النفقات والإيرادات.

هـاء - إدخال النظام المالي المعياري الآلي للبرنامج الإنمائي في الصندوق

١١ - بدأ، على نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ١٨/٩٥، اتخاذ إجراءات لتقييم أداء نظام إدارة الميزانية وتحديد احتياجات الانتقال إلى نظام الإدارة المالية للمشاريع، بالاشتراك مع شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية التابعة للبرنامج الإنمائي وشعبة المالية في مكتب الشؤون المالية والإدارية. وتم الاضطلاع بدراسة استقصائية لقدرات نظام الإدارة المالية للمشاريع، أفادت أن النظام لا يعالج تماما احتياجات ومتطلبات الصندوق. ويحتاج الصندوق، بسبب دوره المباشر في تخطيط وتنفيذ ومراقبة المشاريع، إلى نظام يسمح بإدراج المشاريع الجارية، ووضع حدود قصوى للمصادقة وتتبع ورصد المخصصات والنفقات على أساس كل مشروع وبند من بنود الميزانية على حدة.

١٢ - وبالتشاور مع شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية وشعبة المالية، تم الانتهاء إلى أنه ينبغي تعزيز نظام الإدارة المالية للمشاريع بإضافة تعديلات تفي بحاجة الصندوق. وستتم، في المقام الأول، دراسة معادل المكاتب القطرية لنظام الإدارة المالية للمشاريع حالما تكون متاحة، بغية تحديد العناصر التي تنطبق على احتياجات الصندوق. وسيتشاور الصندوق كذلك مع الصندوق الأخرى داخل البرنامج الإنمائي لتحليل الاحتياجات والتعاون معها في إجراء التعديلات أو الإضافات اللازمة في النظم القائمة للوفاء بتلك الاحتياجات بكفاءة وفعالية من حيث التكاليف بأسرع ما يمكن.

واو - إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي وآلية التمويل الجزئي

١٣ - ابتداء من ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، بلغ مجموع مخصصات المشاريع من الموارد العامة للسنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ١٤,٩٢ مليون دولار موزعة على النحو التالي: ١٣,٠٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، و ١,٨١ مليون دولار في عام ١٩٩٧، و ٠,٠٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ و ٠,٠٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ودعما لهذه الالتزامات المستحقة، يقترح الصندوق إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بمستوى أولي قدره ٣,٠٠ مليون دولار محسوب تقريبا على أساس صيغة التمويل الجزئي القائمة (انظر الجدول ٣).

١٤ - وعلى الرغم من أن الصندوق يقترح إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لتغطية التزامات المشاريع الجارية، فإنه ينوي تأخير طلبه للنظر في إنشاء آليات للتصديق على المشاريع الجديدة في إطار طريقة التمويل الجزئي حتى عام ١٩٩٧. وعند استعراض منهجية التمويل الجزئي حتى وقت كتابة هذا التقرير، يوجد ثمة قلق فيما يتعلق بإمكانية تطبيقه على الصندوق. ولذا فإن الصندوق ومكتب الشؤون المالية والإدارية يعتزمان الاضطلاع بدراسة شاملة للمنهجية التي ترتكز عليها صيغة التمويل الجزئي، بغية تقييم صلاحيتها في ضوء الحالة المالية الراهنة للصندوق، قصد تقديم نتائج هذا الاستعراض واقتراح مماثل لاستئناف تصديقات المشاريع في إطار طريقة التمويل الجزئي في عام ١٩٩٧، إلى المجلس.

الجدول ٣ - حساب الاحتياطي التشغيلي

السنة	ميزانيات المشاريع (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	النسبة	مكونات الاحتياطي التشغيلي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
١٩٩٦	٢,٦١٠[أ]	٦٦,٧ في المائة	١,٧٤١
١٩٩٧	١,٨١٠	٦٦,٧ في المائة	١,٢١٠
١٩٩٨	٠,٠٢٥	٥٠,٠ في المائة	٠,٠١٣
١٩٩٩	٠,٠٢٢	٣٣,٠ في المائة	٠,٠٠٧
المجموع			٢,٩٧١

(أ) تمثل ٢٠ في المائة من ميزانية عام ١٩٩٦ البالغة ١٣,٠٦ مليون دولار.

ثالثا - الاستراتيجيات البرنامجية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٥ - ركزت برامج الصندوق في فترة ما بعد بيجين، على تمكين المرأة في الميدانين الاقتصادي والسياسي. والاتجاه الجديد للبرامج يتمثل في الاستجابة لتوصيات منهاج عمل بيجين، الذي ذكر في الفقرة ٣٣٥ أن الصندوق سوف يركز على تمكين المرأة في الميدانين الاقتصادي والسياسي.

١٦ - ونُفذ تقييم خارجي للصندوق طوال فترة امتدت من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦ على نحو ما دعا إليه المجلس التنفيذي في مقرره ١٠/٩٥ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويرد الموجز التنفيذي لتقرير التقييم في الوثيقة DP/1996/34، وسيتاح النص الكامل للتقرير الأصلي لأعضاء المجلس التنفيذي في الدورة الحالية. ويتطلع الصندوق لمناقشة تقرير التقييم، وسوف يستعرض في ضوء تلك المناقشة المعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات البرنامجية للصندوق التي ترد أدناه.

١٧ - ويؤمن الصندوق، بوصفه المنظمة التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة المكلفة بتحقيق تمكين المرأة، ترجمة توصيات منهاج عمل بيجين إلى برامج حفازة. والتمكين هو عملية لزيادة إمكانية وصول المرأة إلى الموارد على جميع المستويات، حتى تتمكن من تحقيق قدر أكبر من التحكم في حياتها الخاصة،

ومن وسائل كسب العيش على أساس بعيد المدى، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأثيرها بصورة أكبر على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

١٨ - ويركز الصندوق، بوصفه منظمة تنفيذ عملية تمكين المرأة والدعوة إليها على العمل مع:

(أ) الحكومات الوطنية، لتعزيز قدراتها على وضع السياسات والبرامج وتطوير الأدوات اللازمة لتخطيط التنمية الوطنية المراعية للفوارق بين الجنسين؛

(ب) المنظمات والشبكات النسائية، لبناء وتعزيز قدراتها على الدعوة إلى قضاياها؛

(ج) وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، لإبقاء قضايا المرأة في مقدمة جداول أعمال منظمات الأمم المتحدة الرئيسية.

١٩ - ويشجع الصندوق الحوار بين الحكومات الوطنية والمنظمات النسائية، مشركا بذلك المجتمع المدني بصورة أكمل في تخطيط التنمية وزيادة مساءلة الحكومات الوطنية فيما يتعلق باهتمامات المرأة على جميع المستويات. ويسجل الصندوق أعماله ويقوم بنشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة على أوسع نطاق، لزيادة فعالية وكفاءة تدخلات التنمية.

ألف - برنامج التمكين الاقتصادي

٢٠ - تشكل المرأة ما يزيد على ٧٠ في المائة من ثلث سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. وقد تفاقم إملاقهن إلى حد كبير بالتحولات الحاصلة في العالم عن طريق تحرير التجارة، والتغييرات التكنولوجية السريعة، والتصنيع، وبرامج التكيف الهيكلي والانحطاط البيئي. وإنه لأمر حاسم أن تشدد الأمم المتحدة على دور التمكين الاقتصادي للمرأة في استراتيجيات إجتثاث الفقر، تسليما بأهمية تصحيح هذا الاتجاه. ويحدد الصندوق التمكين الاقتصادي بامتلاك إمكانية الوصول إلى والتحكم في وسائل كسب المعيشة على أساس مستدام وطويل الأجل، وتلقي الفوائد المادية المترتبة على إمكانية الوصول والتحكم هذه.

٢١ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ عمل برنامج التمكين الاقتصادي على مستويين:

(أ) على مستوى السياسة العامة، عن طريق مساعدة الحكومات على فهم الآثار المتعلقة بالفوارق بين الجنسين المترتبة على العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية بالنسبة لحياة المرأة فهما أفضل،

وزيادة مقدرة المنظمات النسائية على التدخل في عمليات صنع السياسة نيابة عن المرأة وأعطي تركيز خاص للسياسات التجارية، وأثر التكنولوجيات الجديدة على المرأة، وظروف الأعداد المتزايدة من الإناث العاملات من منازلهن في أرجاء العالم؛

(ب) على الصعيد الجزئي، عن طريق تطوير وإثبات الطرق الابتكارية لمساعدة المرأة مباشرة من أجل تقليل المخاطر إلى أدنى حد التي تتعرض لها فرص كسب المعيشة المستدامة والزيادة القصوى لتلك الفرص في ضوء التغييرات الاقتصادية العالمية. وقد ركز البرنامج بصفة خاصة على قضايا إمكانية الحصول على الائتمانات، والتدريب، والتكنولوجيات المحسنة، والمعلومات ذات الصلة، والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى التي يمكن أن تقوم عليها سبل كسب المعيشة المستدامة المنتجة للمرأة.

٢٢ - والتقدم الذي أحرزه الصندوق تجاه الوفاء بهدفه الشامل المتمثل في مساعدة المرأة على أن تصبح متمكنة اقتصاديا يشمل ما يلي:

(أ) تحديد قضايا السياسة العامة الرئيسية في مجالات التجارة، والتكنولوجيات الجديدة وظروف العاملات من منازلهن، وتطوير استراتيجيات للبرمجة في تلك المجالات في سياق العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وتم أيضا اتخاذ خطوات لتنفيذ تلك الاستراتيجيات من حيث: إنشاء الشبكات، (مثلا في مجالات التجارة، والتكنولوجيات الجديدة، والائتمانات، والعلم والتكنولوجيا)؛ وتجميع ونشر المعلومات (مثلا المراجع والمبادئ التوجيهية)؛ وتعبئة المرأة من أجل الدعوة (مثلا إقامة حلقات عمل متعلقة بالاستراتيجية)؛ وصياغة التوصيات لاتخاذ إجراءات؛ (مثلا تقارير حلقات العمل عن التجارة، والتكنولوجيات الجديدة والعلم والتكنولوجيا والائتمانات). وتم تحقيق نجاح معتدل كذلك من حيث التأثير على صانعي السياسة (مثلا، تسهيل اجتماع ومناقشات وزراء العمل الآسيويين لدعم اتفاقية العمال الذين يعملون من منازلهم في المؤتمر الدولي للعمل المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦)؛ وجعل وثائق السياسة الدولية أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين (مثلا الدعوة إلى دعم إدراج الفوارق بين الجنسين في توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية)؛

(ب) فيما يتعلق بدعم سبل كسب العيش المستدامة للمرأة، لوحظت أثناء تنفيذ المشاريع الابتكارية الرائدة للصندوق فوائد مثل زيادة إنتاجية مشاريع المرأة التجارية؛ وإنشاء وظائف للمرأة، وزيادة قدرة المرأة على استعمال التكنولوجيا وحل المشاكل؛ وزيادة دخل المرأة؛ وزيادة ثقة المرأة بنفسها ورفاهها. ومن الأهمية الخاصة أن يذكر مدى دعم الصندوق للمرأة الذي مكنها من أن تصبح أكثر استقلالا عن المؤسسات الوسيطة التي قدمت لها المساعدة في البداية. ويعود هذا بشكل كبير إلى استراتيجية ربط

المرأة بالمصادر المحلية للخبرة التقنية، والمواد الخام، والأسواق والاعتمادات المالية المتاحة تجاريا بحيث تتمكن من الوصول إلى المدخلات والخدمات اللازمة لأن تصبح ذات اكتفاء ذاتي.

باء - برنامج التمكين السياسي

٢٣ - إن تمكين المرأة السياسي يعني زيادة تحكم المرأة في حياتها داخل وخارج أسرتها المعيشية على السواء، بحيث تستطيع تحسين المؤسسات التي تشكل حياتها، وتعزيز بناء حياة مستقرة في مجتمعات خالية من النزاع. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ومحفل المنظمات غير الحكومية الموازي في هوايرو، طالبت النساء بعالم يكن فيه متمكنات سياسيا واقتصاديا. وكانت استجابة الصندوق لهذا الطلب منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة هو تطوير برنامج شامل يركز على: (أ) المرأة في الحكم وصنع القرار على جميع المستويات؛ (ب) بناء السلام وحل النزاعات؛ (ج) حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة. وهدف البرنامج هو تأمين مشاركة المرأة على جميع مستويات تخطيط وممارسة التنمية.

٢٤ - ويواصل الصندوق، في إطار موضوع الحكم، الاعتماد على استراتيجيته ذات الثلاث شُعب من أجل: (أ) خلق بيئة مواتية تعمل على تحسين المركز القانوني والاجتماعي للمرأة، وتطوير سياسات وخطط أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين وتنفيذها أيضا؛ (ب) تعزيز الحركة النسائية بحيث تستطيع تهيئة بيئة مواتية وإحداث تغيير اجتماعي؛ (ج) ترويج القيادة والمشاركة المعززة للمرأة في مجال الحكم.

٢٥ - ويكثف الصندوق، في إطار موضوع بناء السلام وحل النزاعات، جهوده لتمكين النساء الأفريقيات اللائي شردن من ديار مجتمعاتهن المحلية، ويشجع الاستراتيجيات والإجراءات المراعية للفوارق بين الجنسين من أجل بناء السلام وحل النزاعات. ويستخدم هذا البرنامج نهجا ذا شقين: (أ) أنشطة الدعوة وبناء القدرة، (ب) مشاريع المساعدة المباشرة ذات النهج المتكامل تجاه الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة التي تعيش في أزمة.

٢٦ - وتشجع أعمال الصندوق المعنية بحقوق الإنسان مبدأ أن حماية حقوق الإنسان للمرأة جوهرية لضمان تحقيق النساء لذواتهن والمشاركة الكاملة في مجتمعاتهن. ويهدف النهج المحدد للبرنامج إلى: (أ) تعزيز قدرة المنظمات النسائية على الدعوة إلى إعمال حقوق المرأة وطنيا ودوليا؛ (ب) زيادة فهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإمكانية الوصول إليها، واستخدامها؛ (ج) إدراج مفاهيم حقوق الإنسان للمرأة في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، بغية تحسين مساءلة الأمم المتحدة عن حماية حقوق الإنسان للمرأة والمشاركة في زيادة التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق التركيز على مسألة العنف ضد المرأة بوصفه عقبة أمام التنمية.

٢٧ - وفي القرار ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أكدت الجمعية العامة من جديد تقديرها للمبادرات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الدعوة لقضايا المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة؛ وطلبت إلى الصندوق تعزيز أنشطته دعما للجهود الدولية، والوطنية وعلى مستوى المجتمعات المحلية للقضاء على العنف ضد المرأة. وعلى نحو ما طلب في ذلك القرار تم إنشاء صندوق استئماني معني بالعنف ضد المرأة ويتوقع أن يصبح عاملا في أواخر عام ١٩٩٦. وستمنح الأولوية للأنشطة في المجالات التالية: زيادة الوعي، وبناء القدرات، والثقافة القانونية، والتدريب، والبحوث ذات المنحى العملي والمشاريع الابتكارية والحفازة.

جيم - بناء الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - لدى الصندوق علاقات عمل وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والحركة النسائية الدولية. وقد لعب دورا حاسما في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ربط أولويات وممارسات هؤلاء الشركاء المختلفين.

٢٩ - وقد عمل الصندوق، في جميع المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) - مع عدد كبير من المنظمات قبل، وأثناء، وبعد كل مؤتمر لخلق البيئة السياسية اللازمة لإسماع صوت المرأة، وتكوين توافق في الآراء، واتخاذ إجراءات. ونتيجة لاتصال الصندوق بشبكة عالمية من المنظمات النسائية، والخبراء، والناشطين، والعاملين في المنظمات الجماهيرية، فهو قادر على مساعدة المرأة على إدراج قضاياها في جداول الأعمال الدولية والوطنية والإقليمية.

٣٠ - ويقدم الصندوق الدعم التقني للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين على المستوى الوطني. وتكمل أعمال الصندوق عمل البرامج الأخرى المتعلقة بنوع الجنس في التنمية، المناط بها إدراج القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك عمل البرنامج الإنمائي.

٣١ - وقد ترأس الصندوق الفريق العامل المعني بتمكين المرأة من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووضع الفريق العامل مبادئ توجيهية لتسهيل التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وبين منظومة الأمم المتحدة وشركائها من الحكومات والمجتمعات المدنية. وتعاون الصندوق أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لبناء روابط بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

واتفاقية حقوق الطفل. ويعمل الصندوق واليونيسيف كذلك في شراكة لتعزيز مساهمة النساء والفتيات في بناء السلام.

٣٢ - ويعمل الصندوق بصورة وثيقة مع المستشار السياسي الخاص للأمين العام بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ومن بين الأفرقة العاملة الثلاثة التي تم تخطيطها في إطار لجنة التنسيق الإدارية يقوم الصندوق بأمانة الفريق العامل المعني بالأنشطة التشغيلية للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا المرأة ونوع الجنس.

رابعا - إجراءات المجلس التنفيذي

٣٣ - قد يرغب المجلس في أن:

١ - يؤيد الخطوات الإضافية التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لضمان الإدارة المالية السليمة لموارده؛

٢ - يوافق على إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي بمستوى أولي قدره ٣ ملايين دولار؛

٣ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم اقتراحا تفصيليا عن منهاجية حساب كل من الحدود القصوى للتصديقات السنوية والمحافظة على مستوى الاحتياطي التشغيلي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، تمهيدا لإعادة إنشاء نظام التمويل الجزئي؛

٤ - يؤيد استراتيجيات الصندوق على النحو المبين إجمالا في الوثيقة DP/1996/33، مع إيلاء الاعتبار الواجب لآراء المجلس بشأن استنتاجات وتوصيات تقرير التقييم.

- - - - -